

الفصل السادس

اليابان و حكم القانون و غياب الحرية

أود الالتفات إلى حالة مناقضة لما حدث في الولايات المتحدة ، حيث ملخص أحداثها يختلف في طبيعة خطاب الحقوق هناك مقارنة بأوروبا الغربية و ندرك فيه عدم كفاية " الفردية " هناك عوضا عن توافرها ، و بالتحديد هي اليابان •

و وفقا للأدبيات ذات العلاقة بموضوعنا ، فإن معظم الخصائص البنوية الاجتماعية للقرن التاسع عشر باليابان - و التي هي محصلة آليات حددها " مور " (أنظر الفصل الرابع) و تفسر عدم الكفاية هذا ، قد تكون مشتقة من الطبيعة المتعمقة و الخاصة بالنظام الإقطاعي الذي بني في ظل توكوجاوا شوجوناتي خلال عزلة الدولة عن العالم التي استمرت ٢٥٠ سنة • و حتى بعد عصر النهضة الميجية • " عصر الاسترداد " من عام ١٨٦٨ الذي أنهى تلك العزلة كما أنهى النظام الإقطاعي ، لم يكن الاقتصاد - بأي معنى منتم مباشرة للرأسمالية ، إذ لم تكن الدولة نيابية و لم تكن الثقافة فردية على الإطلاق • بل أن الأخيرة كانت ثقافة قبلية أبوية عميقة تبدلت فيها معايير العائلة التقليدية من الولاء و الورع البنوي إلى الطيبة الأبوية ملخصة للقيم السائدة • كما أنه لم تكن هناك أي حركة عمالية ذات أثر ، و الجهاز القضائي لم يكن مستقلا و لم تكن لديه آليات للدخول في هيئة موحدة متأزرة نابعة من قانون مستقل واجب التطبيق على كل من المواطنين و الدولة بصورة شاملة (هنيديسون ١٩٦٨ ص ٤١٥) و بنفس الأسلوب كان للقانون الأنجلو أمريكي جذور إقطاعية و كذلك بالنسبة للقانون الياباني و على أية حال ، فإن قانون توكوجاوا ظل قيد التطبيق حتى فترة تفعيل القوانين الجديدة في تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩٠) و استمر - بالفعل - في وسم القانون الياباني " الحديث " حتى دخول القرن العشرين ، و قد تم وصف نظام توكوجاوا بالتفصيل في كتاب دانييل فينو

هيندرسون - المميز في حينه - " الإلغاء والقانون الياباني " ١٩٧٧ ، وفي مكان آخر حدد هيندرسون هذا النظام في الإطار التالي :

" إن شمولية الظواهر القانونية لنظام توكوجاوا كانت تراكما شديد التعقيد من الرمزية الإمبريالية والفيدرالية مع النظام الإقطاعي بمرحلتيه ، بالإضافة إلى حالة التراتبية " الطبقية " ذات الأهمية الدستورية الكبيرة المتكئة على ضريبة الأرز بقوة مع قاعدة من القرى الريفية المنظمة داخليا بقوانين عرفية متعددة تغطي كل المدى المتسع للتعاملات الخاصة ، وكذلك نظام عائلي كونفوشيوسي . جعلتها سياسة العزلة كلها مقبولة ومعقولة ، و ككل يمكن اعتبار هذه الملامح دستورا بالمعنى الإنجليزي ، يتم تفعيله ببعض القرارات القانونية الوضعية على مراحل - (مثل قرارات بوكي - شوهاتو وفرمانات العزلة) - و ممارسات العملاء ، و السوابق العملية ، كل ذلك تمت عملية بلورته و " منطقتة " بواسطة الفلسفة الكونفوشيوسية المتشددة لـ " توكاجاوا " المسماة (شاشي جاكو) و من الواضح أن قانونا وضعيا لا بأس به قد أصدره زعماء وقادة المجتمع shogunate و من يعدلون اللوردات حاليا ، و إنه من الضروري أولا أن نفهم فكر طبقة الشوجوناتى هؤلاء عن القانون ، فهو في الأساس ذو توجه طبيعي (أو ما يطلق عليه في مذهب الشاشي جاكو مصطلح ri) و نظروا إلى النظام القانوني الجامد على أنه طبيعي و عادل ، و أن قرارات القانون الوضعي كانت إشهارا و إعلانا لقوانين الطبيعة تلك ، و حتى في القانون

الوضعي اختلط به مفهوم قليل من القانون المصنوع ، إذ أن فعالية الجهود الإنسانية لتشكيل بيئة ذلك القانون ، كانت في ذلك الوقت منخفضة و قد عكست مفاهيم القانون هذه الحقيقة - .

(هيندرسون ١٩٨٦ ب ص ٤ - ٣٩٣)

و محور هذا النظام القانوني الإقطاعي - تحديدا - حول الإبقاء على ملكية الأرض بصورة إمبريالية مهيبه من خلال مبدأ " العلاقات الخمس " ، حاكم / رعية ، و زوج / زوجة ، و والدين / أبناء ، و أخوة / أخوات ، و صداقة / هي في قلب مذهب الكونفوشيوسية الأبوية الجديدة التي أصبحت الخطاب السائد للحكم في أواسط القرن الثامن عشر وتم تمكينه من توفير مساحة يتواجد بها إنتاج السلع البسيطة و حتى الإنتاج الرأسمالي ، مثلما حدث في إنجلترا . و قد تم ذلك رغم - أو بسبب - وجود التشريع المناقض لذلك عبر آلية تسمى " دابوكوي " التي كانت نصا أدبيا قانونيا تحولت الأرض بواسطته إلى وسيلة لسداد الدين لا وسيلة لقبض الثمن . (هيندرسون ١٩٧٤ ص ٩ - ٥٨) و بهذا تأسس حق الوكالة في الملكية الخاصة حتى قبل عصر النهضة " الاسترداد " .

من بين الأفكار الإقطاعية القانونية التي استمرت فيما بعد عصر الاسترداد ، و تكررت - فعلا - في دستور عام ١٨٩٠ و القوانين الجديدة ، كانت تلك المتعلقة بمكانة الـ " تينو " Tenu أو الإمبراطور و بعلاقات العائلة (أي تلك التي تتصل مباشرة بصون الفكر الأبوي الكونفوشيوسي و مكوناته الفكرية مثل " الولاء " و التقوى البنوية على المستويين الأكبر و الأصغر من مستويات الحياة الاجتماعية بالترتيب) و لم تقتصر تأثيرات تلك التواصلات على تلك المجالات - بآية حال - التي غالبا ما أشارت إليها مباشرة ، و إنما أعطت دفعة قوية للخطاب القانوني ككل ، و تكرر كل من تلك الأفكار و

هذه النتيجة ارتبطا عبر علاقات من الالتزامات المتبادلة نحو استمرار الصيغة العدم لقانون التوكو جاوا وعلاقة المجتمع في عصر ما بعد الاسترداد ، حيث يوجد الحق الأبوي " القبلي " وسيلة فرضه بنجاح . ولم تكن هناك أية فترات متقطعة بالتأكيد ، وإنما قليل من الحاجة الاجتماعية - ربما - لحقوق أخرى ، و / أو وسائل أخرى لتحديد وتقرير وفرض توازنات نظامية ، والعكس صحيح . وهكذا - ومع الوصول إلى هذا الحد - فقبل وبعد صدور الدستور ، تبقى القليل جدا أمام بقية الحقوق الأخرى كي تواجه المذهب الأبوي (أنظر هيندرسون ١٩٧٧) كما تبقى القليل أيضا لإيقاف تلك الفلسفة الأبوية عن إعادة ترسيخ نفسها بقوة في المستقبل ، وفي وقت ما بدى أنه حتى - القانون الصيني القديم سوف يقدم نموذجا يتبعه القانونيون اليجيون المتطلعون للمستقبل (تشن ١٩٨١) .

وكما يحدث ، فإن مفهوما قديما ومحليا بدلا من كونه صينيا لمصطلح " جورى " الياباني ومن خلال الوسيلة التي جاء بها صانته الفلسفة الأبوية التقليدية - للعائلات الممتدة أو النظام الأسري - نفسها أثناء تطور عصر الميجي كان ذلك المصطلح " جورى " هاما جدا خلال فترة التغيير السريع لأنه كان يشير إلى مصدر من مصادر القانون الذي يمكن التوسل به واستدعاؤه في غياب القانون العرفي أو الوضعي ، ومصطلح " جورى " يمكن ترجمته " بالعقل " ، ولكن كما طرحه تاكاياناجي (١٩٧٦) (أنظر أيضا نودا ١٩٧٦ ص ٤ - ٢٢٢) بصورة مقنعة ، يفضل ترجمته بـ " الحس العام " أو " الذوق العام " ، وتأثيراته المتقطعة يمكن إيضاحها باقتباس نأخذه من مقالة بحثية أعدها محام مدافع عن / ومعاصر للميجية ، يبين كيف صانته الفلسفة الأبوية نفسها حتى داخل الخطاب الرأسمالي للملكية الخاصة التي كان متوقع لها أن تصبح وسيلة تحليلها .

” إن مسألة قانون عام ١٨٧٢ التي ألغت منع بيع الأرض وضمنت صدور حجج التملك لملاك الأرض ١٠٠٠ وإقامة شركات مساهمة محدودة ١٠٠٠ ميزت الخطوة التالية في تنمية الملكيات المنفصلة لأعضاء العائلة ، وبدأت المحاكم تقر بالملكيات المنفصلة لأعضاء العائلة في صورة حجج التملك ١٠٠٠ وما إلى ذلك مما يحملونه بأسمائهم الخاصة ، ثم فيما بعد بالنسبة للملكيات الأخرى عندما يتم إثبات حقوقهم المنفصلة وبهذا الأسلوب نمت الملكية الفردية داخل العائلة أي أن عضو العائلة بدأ يحوز ملكيته الخاصة كفرد وليس كعضو في العائلة ، وقد حدث ذلك التغير بينما كان النظام العائلي في أوج قوته ، وكانت النتيجة أيلولة هذا النمط من الملكية بعد وفاة المالك إلى ما يشبه النظام الحكومي الإقطاعي الذي ترثه الدولة وليس الخلف . إذ لا تنتقل الملكية إلى الأبناء الذين تركهم المتوفى وإنما تصعد إلى رأس العائلة ”

(هو زومي ١٩٣٨ ص ٣ - ١٧٢)

وهكذا استطاعت عناصر النظام الأبوي ” البطريركي ” داخل الخطاب القانوني أن تمنع المالك الذي تم تدعيمه بتشريع يصدر عن الإمبراطور ” التينسو ” نفسه ، من تقرير وضع ملكيته بعد موته . وعلى كل فالأمر يحتاج إلى قليل من الخيال كي ما نقدر أن وجود نفس العناصر على الحرية المتاحة للعمال لدى مثل ذلك المالك ، يمثل قيذا أكبر من خلال وجهة نظرهم وبعيدا عن صدور قانون عام ١٨٧٢ يؤكد حرية التعاقد ، إنه لم يوجد قانون وضعي ولا عرفي حوى آية مبادئ ليبرالية مثل حق تشكيل الجمعيات والاجتماعات (بير ١٩٨٤ ، ١٠ و بدلا من ذلك استمرت مبادئ التوكوجاوا المانعة لتشكل اتحادات الفلاحين أو

النيابات الجماعية بصورة واضحة في النفاذ (مارسلاند ١٩٨٩ ص ٢٩) و (نيكامورا ١٩٦٢ ص ٣) .

يبدأ دستور الميجي عام ١٨٩٠ ، و سوف تحكم إمبراطورية اليابان و تدار بواسطة سلسلة متصلة من الأباطرة لأحقاب طويلة لكن هكذا بدلا من أن تبقى صناعة القانون بين الإمبراطور " التينو " خضعت مجالات متسعة لذلك الدستور مثل القوات المسلحة و الشرطة و الصالح العام و مراجعة الدستور و سلطات الطوارئ ، في حين قيادت امتيازات الإمبراطور بالحاجة إلى طلب تأييد مسبق من مجلس الدايت Diet عند أي استخدام لسلطة صناعة قانون ليس متوافرا في حالة قائمة ، و حتى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الدايت على الموازنة العامة تمثلت بصورة قليلة في شكل قيد على السلطة التنفيذية ، حيث تعلق صلاحية ميزانية العام السابق إذا لم تحصل على موافقة مجلس الدايت Diet ، بتقديم ميزانية جديدة . و تشكل مجلس الدايت نفسه من مجلسين ، المجلس الأعلى مكون من أنداد منتخبون بواسطة و/ من طبقة النبلاء يستكملون ببعض الأفراد المعينين و أعضاء من الأسرة الإمبراطورية ، أما المجلس الأدنى فمكون من ممثلين منتخبين بواسطة الجماهير بشكل عام وفقا لامتيياز مؤسس على حجم الملكية مدون في شريع منفصل ، و هو الذي حد من تأثير ذلك الامتيياز ليصل ما هو أقل قليلا من ١٪ من عدد السكان . برغم تخصيص الدستور لشكل قضائي مستقل و مجموعة ضمانات لقائمة طويلة من الحريات الشخصية ، إلا أن مصطلح " ستات ريكتس " أي قانون الدولة قد يكون أكثر دقة لوصف الوقائع القانونية في اليابان فيما قبل هزيمتها في حرب المحيط الهادي عن مصطلح كان يستخدم بالفعل - و لكن بعيدا عن مفاهيم النظام القانون الألماني - هو ركتستات Rechtstaat أو دولة القانون ، و أحد الأسباب المفسرة لذلك هو وجود روح المرح غير المتعمدة في الجهد البذول نوعا بواسطة بارون إيتو ، و هو عضو في مجلس الجينرو

Genro (مجلس الكبار) ورئيس لجنة المياغة القانونية ، وإن تجد ملمحا ديمقراطيا بارزا في استخدام الصيغة التقليدية ~ الكنز العظيم ~ ليصف بها ~ الشعب ~ ، وهذا يتجمع في الاقتباس التالي من خطاب لأحد مساعدي رئيس الشرطة بمناسبة إحدى مرات العفو الجنائي : " من الآن فصاعدا ، لا بد وأن تكونوا الكنز العظيم للوطن ، وأن تستعدوا تماما لأداء الضرائب المنوطة بكم " (إيتو ١٨٨٩ ص ٣٥) ، و الأكثر خطورة ، إن الأولوية القانونية للمصالح التنفيذية للدولة واضحة في نصوص دستورية من مثل " قداسة الحاكم الإمبراطور ، و السلطات الإدارية الواسعة و الفريدة الممنوحة للإمبراطور Tenno (ناكانو ١٩٢٣ ص ٣-٦-١٣-١٨) و كذلك في السلطات شديدة التقييد الممنوحة لمجلس الدايت ، كما هو واضح أيضا في " الحدود المفروضة على السلطات القضائية في علاقاتها بأنشطة الدولة و غياب العقوبات التي قد يطبقها الجهاز القضائي من جانبه ، مثل سلطة التفرير أو الحبس بسبب الإهانة أو الاحتقار (هالي ١٩٨٢ أ) و كذلك الطبيعة المؤهلة لمعظم الحقوق الممنوحة للمواطنين ، و القيود المفروضة على السلطة القضائية في مواجهة بقايا الدولة تتضح في المادة ٦١ التي تنص على :

" لا توجد قضية في القانون - تتعلق بحقوق زعم انتهاكها بواسطة معايير غير قانونية للسلطات الإدارية و تخضع لمجال محكمة القضاء الإداري المقامة خصيصا بواسطة القانون - ، يتم الإقرار بتداولها في محكمة عادية "

و شرح إيتو في ذلك التعليق - الآني - المنشور جزءا من ذلك التفسير الساخر - إلى حد ما - وراء هذا القيد بكلماته التالية :

” إن الذريعة الإدارية هي بالضبط ما ليست الهيئات القضائية
مؤهلة - بشكل عادي - للترابط معها بصورة توافؤية -“

(ايتو ١٨٨٩ ص ١١٠)

و بالنسبة لما أشار إليه بيكمان - (١٩٥٧ ص ٩٤) - بمهارة على أنه ”
مستودع آخر للتسلطية - ، فإن في وثيقة الحقوق بالدستور ، نجد اثنين فقط من الحقوق تم
تحديدهما بصورة غير مبينة و هما حرية الإقامة و حرية الانتقال و - لكي نرضى على
سبيل الاحتمال الأطراف الأخرى - حقوق إلقاء القبض و حق المحاكمة وفقا للقانون ،
بينما كل حق آخر سواء كان حقوق الخصوصية ، أو حق الملكية ، و حرية العقيدة ، و
حرية الكلام و حرية الاجتماع (و هي الركن الأساسي في الديمقراطية العامة و تدعم
كل منها الأخرى و كذلك بقية حقوق المواطنة الأخرى) كلها تم توصيفها في بداية
إصدارها بالإشارة إلى احتمال فرض بعض القيود عليها بإمرار بعض القوانين لاحقا ، و من
قبيل التعلم أن نلاحظ الفقرة التبريرية التي قدمها (ايتو ١٨٨٩ ص ٦ - ٥٥) :

” طالما أنه يمكن إساءة استخدام تلك المواد و البنود مزدوجة الأثر ، فمن الضروري -
من أجل الحفاظ على النظام العام - أن نعاقب بواسطة القانون و أن نمنع بطريق إجراءات
الشرطة - التي حددها القانون - أية اضطرابات تمس سلام البلاد ” و ككاتب شديد
الليبرالية قام بتوضيح الأمور بعد العشرين عاما التالية أنه ” لا يوجد شيء في الدستور
يقوم بحماية حقوق و حريات الشعب من تأثير الموظفين التنفيذيين الدائمين .“

(وبي هارا ١٩١٠ ص ١٣٢)

و على وجه الإجمال ، ظلت اليابان دولة دينية قبلية Theocratic (هو زومي ١٩٣٨ ص ٨٦) وحتى بعد إصدار الدستور ، رغم الترحيب الذي أبداه قاضي المحكمة العليا الأمريكية أوليفر ويندل هولز و عالم الاجتماع التطوري هربرت سبنسر ، و مظاهر الترحيب هذه لم تكن مثيرة للدهشة بالطبع ، خاصة أن هناك في ذلك الوقت وجدت عوائق حادة على تمتع الناس بالحقوق في بريطانيا والولايات المتحدة ، و لاهي غير مثيرة للدهشة فيما تحتاجه دقة حكم وبي هارا للتحدي عندما يأخذ المرء في اعتباره القوانين التشريعية المتعددة التي فرضت في الحقبة التالية ، و قيل أن ذلك كان من المحتمل أن يتم داخل مجال القانون الخاص لو طبق القانون المدني الأصلي نو الروح الفرنسية ، و قد أصبحت النصوص المتعددة للقانون الأخير قانونا واقعا بمجيء عام ١٨٩٠ ، لكن حربا شرسة تم شنها ضد ذلك القانون - لأسباب أخرى مختلفة و إن كانت متساوية في الشدة - و معه القانون التجاري المصاحب له . كانت تواريخ فرض هذه القوانين قد تأجلت ثم أعيدت كتابتها ، و أسباب تلك الحملات قد تم إيضاحها في الفقرة التالية من مقالة كتبها هوزومي ياتسوكا (رجل قانون معاصر و محافظ و له تأثير في المجال القانوني) :

لقد إنحاز بشدة لجانب المسحة - الفرديّة - للقانون المدني ، و لقد أكد حقيقة أن غرس قانون مدني مؤسس على مبدأ - المسيحية الفرديّة - في هذا الوطن و مبني على عبادة الأجداد ٥٥٥ ليس فقط ماض ضد سلوكيات و قيم عصرنا ، و إنما ضد المبدأ العظيم لنظامنا التعليمي و الثقافي ٥٥٥ المبين في الرسوم الإمبراطوري للتعليم .

(ناكامورا ١٩٦٢ ص ٨٦)

هنا ، كانت المشكلة ، كما حددها كل من موكاي و توشيتاني (١٩٦٧ ص ٤٦) " كيف يمكن تسوية الحاجة للحرية في العلاقات بين المشروعات ذات الضرورة الحتمية في احترام بنية السلطة الأبوية / القبليّة (و هي الأسباب المهدبة و التقاليد الجميلة) داخل

العائلات، و بين المشروعات العادية ، و في تحليل ناكامورا (١٩٦٢ ص ٢ - ٩٠) و أيضا هوزومي (١٩٣٨ ص ١٧٣) إن تلك الحملة كانت ضرورية ، و القانون الأصلي منح دعما وافرا للمظاهر القائمة للمجتمع الأبوي ، حيث أنها " أي المظاهر " - على سبيل المثال - قد أثرت على المركز الشرقي لرأس العائلة ، و بالرغم من هذا فإن القانون المدني قد أعيدت كتابته و عاد للصدور عام ١٨٩٨ ، و قد قوى السلطة الأبوية / القبيلية بالنسبة للعائلة- رغم إعادة تصنيف هذه المسوحات كالتزامات بدلا من أن تكون حقوق حقيقية- كما أنهى تقاليد معينة ، و بعض حقوق النظام الإقطاعي في الأرض (الانتفاع - الاستهلاك - الإقامة) إلا إنه سمح بصلاحيات حقوق أخرى مثل حق الانتفاع المستديم (أو الطويل الأمد) مقابل ريع سنوي - و قد ظل مدة ٥٠ عاما بعد صدور القانون - بغض النظر عما إذا كانت الأرض مملوكة لشخص آخر بصورة قانونية أم لا) (ايشي ١٩٦٨ ص ٥٧٧) ، ناكامورا ١٩٦٢ ص ٩٨) و بالنسبة لمُعظم القراء المحدثين (هالي ١٩٨٢ على سبيل المثال) فإن ملاحظة تشدد و محافظة القانون - الذي تمت مراجعته - تكمن في الطبيعة المحدودة للقيود على رأس المال الذي احتواها ، بينما من المنظور الحالي فذلك يكمن في التواجد المستمر لمثل تلك القيود - رغم أن القانون احتوى تعريفا حديثا دقيقا للملكية - و هو تعريف حمى حق صاحب رأس المال في الربح من ملكيته) لكن لا يمكن القول أن حرية رأس المال كانت حجر الأساس الذي يعمل عليه القانون ، و لذا فهو أبرز خطابا مختلفا عن / و مضادا للنظام الأبوي الثيوقراطي " العقائدي " ، اقرأ ، في هذا - كما توجب من قبل - فيما يرتبط بالدستور و في ضوء التعليقات فوق المتشدة على الدستور ما يذكره ايتو (فن بيتاو ١٩٦٧ ص ١٩٩) أن القانون كان قليل الأثر في تحسين حرية رأس المال " إن حق الملكية تحت سلطات الدولة ، و لذا عليه أن يكون تابعا لها "

(ايتو ١٨٨٩ ص ٥٠)

” عندما يتطلب النفع العام (المصلحة العامة) يمكن إجبار الأفراد - شاءوا أم أبوا -
على تسليم أملاكهم ” (مرجع سابق) .

و لذا فقد فشل في إنشاء خطاب مادي متعاقب و فرداني يمكن أن يوازن الاتجاه القبلي
السائد أو دولة الإمبراطور ، و لا يدهشنا أن نعلم أن العديد من أعضاء مجلس الداييت
الرأسماليين - و ليس مجرد المزارعين - كانوا داعمين لتأييد تأجيل و إعادة كتابة
القوانين شأنهم في ذلك شأن النبلاء .

و كل ما قيل بشأن إصدار الدستور و القوانين و بالتالي إقامة أهم آليات الحكم الليبرالي
، و فر مساحة من الاستقلال أو - بصورة أفضل - وسيلة لكسب استقلال الجهاز القضائي
، حتى لو كان مفهوما أن المحاكم تمارس سلطاتها القانونية باسم الإمبراطور ، إذ سارع
القضاء إلى إقامة درجة من الاستقلال ، في الواقع ، عندما قاوم ضغط الحكومة عام ١٨٩١
الراغبة في تطبيق عقوبة أفذح عما يسمح به القانون بشأن محاولة اعتداء على حياة
الأمير الملكي الروسي أثناء زيارته للدولة (هيندرسون ١٩٦٨ ص ٦ - ٤٢٤) .
و رغم وجود اهتمام تربوي - مفهوم - مبكر بشأن المناقشات العلنية للقوانين (راجع دو
بيكر ” حواشي على القانون المدني / الياباني - ١٩٠٩) و برغم تفضيل كل أسلوب شكلي
- مثل الاعتماد على حرفية المعنى **Black Letters** - في التفسير ، إلا أن رجال
القانون و القضاء أصبحوا أكثر فعالية في التفسير بالتدريج ، إذ قاموا بمد و تأهيل دورهم
الذي سمح لهم به مبدأ - الحسن العام - **Jori** المصرح به في الدستور كمصدر من مصادر
القانون ، حتى لو ضاق وصفه ، (هيندرسون و هالي ١٩٧٨ ص ٣٧٥) ثم أعلنوا بنجاح
مرجعيات لسوابقهم القانونية كمصدر للقانون كذلك . (إيتو ١٩٧٠ ص ٧٧٩ - ٧٨٥) و
ذلك أضحي أساسا كافيا لقيام بعض رجال القانون الشجعان بمحاولة كبح جماح السلطة
التنفيذية إلى حد ما .

و كان المثال الأكثر درامية لهذه المحاولات مقالة " تاتسو كيشي مينوبي " النقدية - واسعة القبول لفترة من الزمن - عن (نظرية العضو " المكافئ ") لتفسير التوجه الأبوي السائدة في الدستور تحت مسمى حكم القانون (ميللر ١٩٦٣) ، و وفقا لتلك الدراسة النقدية ، فإن سلطة الحاكم للدولة ككل تضم أشكالها التنفيذية و التشريعية و القضائية ، و من هنا فهو ليس أسمى من مكوناته المؤسسية تلك و لا هو أبعد من مدى متابعتهم ، و على هذا الأساس يؤكد مينوبي أن الإمبراطور ، حتى عندما يقوم بممارسة ما قد يبدو أنه من سلطاته التشريعية الخاصة ، لم يستطع فرض إرادته على مؤسسات الدولة الأخرى فقط ، و لكن هو نفسه كان خاضعا للقيود التشريعية و القضائية ، و على أية حال ، كما أوضح بانو (١٩٨٧ ص ٩ - ١٠) بصورة بارزة ، أن مينوبي كانت لديه بعض الصعوبات في التوفيق بين نظريته و بين الطبيعة الغامضة لمكانة الإمبراطور في القيادة العسكرية ، إذ تأرجحت تلك النظرية بين القضاة و رجال القانون حتى ثلاثينات القرن العشرين (١٩٣٠) ، و عندئذ سقطت - كما سقط مينوبي نفسه - ضحية لصعود المد العسكري ، حيث نص " قانون حفظ السلام " المعدل عام ١٩٤١ على " أي فرد يبدو أنه ممن يرغبون في تغيير السلطة المطلقة للإمبراطور يتم إلقاء القبض عليه " (راجع بير ١٩٨٤ ص ٦٦ ، ميتشيل ١٩٧٦ ص ٥ - ٢٠١) .

و هكذا فشل نظام " قانون الدولة " تماما في تأمين مناخ عام أكثر انفتاحا و دعم من القول بمناخ أكثر حرية ، و ظل المناخ العام شديد الانغلاق بسبب القيود على الحريات الديمقراطية الليبرالية ، في حين بقى المناخ الخاص منفتحا بفضل المساعدة المقدمة لزيادة فعالية سلطات الدولة النظامية و الرقابية بواسطة إطلاعها المستمر على جميع السجلات (Koseki) بحرية كاملة و ما تحويه من معلومات شخصية عالية القيمة يمكن إستخدامها - و استخدمت بالفعل - في إدراج أسماء زعماء و رؤساء العائلات في تراتيب

القراية (هيندرسون و هالي ١٩٧٨ ص ٤١١) و كلا المستويين من الفشل تسارعا بفعل تشجيع الدولة المتجدد للتراضى و التوفيق (تشونى) كبديل للإجراءات القانونية فى عشرينات و ثلاثينات القرن العشرين (١٩٢٠ - ١٩٣٠) (راجع هالي ١٩٧٨ ص ٨ - ٣٧٣) و قد بدأ ذلك مع تمرير قانون الأرض و قانون المنزل ، باعتبارهما قوانين للإيجار التوافقى للمنزل أو للأرض ، فى عام ١٩٢٢ ، ثم تصاعدت مع قانون الشئون المدنية الخاصة فى زمن الحرب لعام ١٩٤٢ ، و استمر ذلك التطور و أدى إلى تشجيع القيود على حركة رأس المال بالنسبة لبيع و استخدام الأرض التى حققتها عملية إعادة تدوين الدستور ، مضافا إلى كل ذلك قيود مادية على حقوق الدائنين (هالي ١٩٨٢ ص ١٣٨ ، و هيندرسون ١٩٧٤ ص ١٤ - ٢١٢) رغما افتراض ذلك فقط على حالات المدنيين الذين تعتمدهم الدولة مثل المزارعين .

و على سبيل الإجمال ، سواءا كان المرء يفضل مصطلح قانون الدولة **Rechtstaat** أو دولة القانون **Staatrechts** ، فإن القوانين المتداولة لم تكن فردانية فى آية صورة و لو بسيطة ، و لا هي - من خلال نفس المدلول - قادرة على توفير مقاومة كافية ضد النظام الأبوي ، و هكذا للمدى الذى قام فيه الدستور بحماية حرية دولة الإمبراطور كى ما تفعل ما يحولها ، و للمدى الذى وردت فيه القوانين الجديدة هذه الحماية ، فإنهما أداما بقاء " الفكر الأبوي / القبلى " داخل الخطاب القانونى ، و قد نسجا معا بمهارة فائقة ، (موكاي و توشيتاتى ١٩٦٧ ص ٤٦) و ذلك رغم أن النظام الأبوي و حقوق رأس المال على وجه التحديد كانا داخل النصين " القانونى و الدستورى " و هذا كله لم يمنع الخطاب الذى جملاه ممكنا من أن يصبح غير قادر على مقاومة تجدد النظام الأبوي فى ثلاثينات القرن العشرين .

خاتمة :

و لكي نجمل محصلة الدراسة في الجزء الأول ، نجد أن التاريخ المركب لخطاب الحقوق - من خلال نظرتنا للمحتوى الواقعي و ليس الأسطوري للقرن التاسع عشر في إنجلترا و أمريكا و كذلك يابان القرن العشرين - هو تاريخ غير مشجع كوسيلة ممكنة و شاملة لصناعة الرأسمالية حتى كمحتوى اجتماعي شديد التسامح ، و ذلك من قدرته على الدفع للأفضل ، و بصورة موازية لطبيعة خطاب الحقوق التي تمتلئ بالمفارقات ، فإن ذلك الخطاب قد تطور خطوة بخطوة مع آلية السلطة كجزء مما يشير إليه فوكو " بالموقف الإستراتيجي المركب " . و في القرن الثامن عشر استطاعت الحقوق الإنجليزية حماية مصالح الطبقة الرأسمالية الناشئة - حتى لو كانت قليلة - كجزء من منظومة فكرية - سوف ندعوها الليبرالية - أسست نفسها داخل مفاهيم صورية تتعلق بأصل المجتمع الإنساني - مثل حالة الطبيعة - عند لوك و التاريخ الإنجليزي . و الفهم الأسطوري لنصوص مثل الماجانكارتاه و الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨ . و في القرن التاسع عشر و معظم القرن العشرين في أمريكا كانت وثيقة الحقوق الفيدرالية غير قابلة للتطبيق على حكومات الولايات و محاكمها حيث كان المواطنين في حاجة شديدة لها . و الأكثر من ذلك ، أدى الخطاب الأكثر عمومية للحرية و للحقوق إلى وضع مصالح الرأسماليين " مكتملي النمو " في قلب العالم القانوني على أساس أنه بذلك يبدي الاحترام لجهود العمل في حين أنه لم يقبر واقعا بآية مصالح معلنة ذاتيا لذلك العمل بأي معنى سليم . و في النهاية ، تحول خطاب الحقوق - في اليابان - إلى " حكم القانون " مما مكن الدولة الميجية من استرداد ولاية القضاء على الأجانب فوق أراضيها و لكن دون ضمان لآية حقوق ذات معنى لشعبها الذين ظلوا رعايا لا مواطنين .

و إجمالاً و بسبب القوى الاجتماعية التي أثمرت ذلك التاريخ ، فإن قصة خطاب الحقوق حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، هي تاريخ لحماية الأقلية و أسطورة " خيال " للكثرة ، لذا فلماذا و كيف نأتي نحن لمنحها ذلك التقدير السامي ؟ و مرة أخرى و بمجاعة الطبيعة المتعارضة لخطاب الحقوق فإن إجابة هذه الأسئلة قد تكون غير متوقعة ، و تبدأ حيث يمكن للمرء أن يتوقعها - على الأقل - مع و في إقامة حكم قانون الملكية ، و ربما ينال أتباع لانجديل و كتاب النصوص القانونية الإنجليز ، و واضعوا القانون العقلانيون في القارة الأوروبية جزاءهم سواء لفهمهم الخطأ عن المنهج العلمي (راجع جلين ٢٠٠٠ فصل ٥) أو لتطبيقهم الأقل صدقاً لهذا المنهج معتمدين على المكانة المعرفية لكل إمرئ منهم ، و على كل فهم جميعاً - و بصورة متساوية - بينوا و حسنوا من قدرة القانون على إحداث تغيير في الحياة الاجتماعية بجهودهم ، في تحديد المفاهيم الرائدة للخطاب القانوني ، من جانب و من جانب آخر في تعيين الأسلوب الذي من خلاله يجب تفعيل تلك المفاهيم بعضها مع البعض ، أو بمعنى آخر بفضل جهودهم في خلق خبرات معرفية جديدة ، و قد نجد بعضاً من التوقعات لدى قدرة تلك الخبرات المعرفية في تحقيق الاختلاف و حتى في ظل الظروف غير المرغوبة الواقعة في أواخر القرن التاسع عشر بأمريكا و بدايات القرن العشرين باليابان في كتابات القاضي هولمز " روافض مشهورة " (هور و يتز ١٩٩٢ فصل ٤) و مينوبي " نظرية العضو المكافئ " (مرجع سابق) ، و لما كان هور و يتز قد تم تبسيط كتاباته بشدة ، لذا قام بالقول أن معنى الانتقال من مرحلة الأدائية القانونية المبكرة - في الدراسة الأولى من دراستيه الكلاسيكيتين عن تطور القانون الأمريكي - إلى مرحلة الصورية القانونية الأخيرة ، أكد أن ذلك كان اكتمال أنشطة حل مشكلات القانون ببساطة على حساب الملكية و ظهور حاجة لتجميد الامتيازات القانونية التي اكتسبتها (هور و يتز ١٩٧٧ فصل ٨) و بالإضافة إلى آية عمليات تجميد كان تأثير الصياغات المتزايد للفكر القانوني يمتد أولاً لنح القضاة و رجال القانون وسيلة - أكثر

عمومية - للوصول إلى حلول قانونية بالتحديد لتلك الأعداد الكبيرة المتزايدة من القضايا (التي قد تكن غير مسبوقه بالنسبة لهم) المنظورة أمامهم نتيجة للعملية القائمة للتغيير الاجتماعي ، و ثانيا حتى يمهد - على الأقل - للقانون أن يكون قادرا على الإقرار بحقوق عديمي الملكية ، و غير البيض ، و النساء ، و هذه الأمور تحديدا ذكرها القاضي هولز في وقته .

ما قيل - من قبل - سوف يشرح فشل كل النظريات التي تنظر للقانون من جانبه الرسمي فقط ، سواء حاولوا استنباط هيكله من مسلمات قبلية أو وقعوا مباشرة في الخطأ البسيط بافتراض أن علم القانون كامن عند رجال القانون - النخبة - أو في الاتساق المنطقي جزءا فجزءا ، و الحقيقة هي أن القانون دائما ما تكون مقاربتة للاتساق و ليس وصولا إليه ، إنه يتبنى - للأبد - مبادئ جديدة في الحياة عند إحدى النهايات و يستبقى - دائما - مبادئ قديمة من التاريخ عند النهاية الأخرى ، و هي تلك التي لم يتم استيعابها بعد أو لم ينته أمرها ، و سوف يكون القانون متسقا عندما يتوقف عن النمو - فقط - .
(مقتبسة في جيلمور ١٩٧٧ ص ٥٣)

و أود أن أضيف ، أن الإقرار الذي تم من جانب فروع الحكومة الأخرى بأحقية القانون في استخدام خبراته المعرفية من أجل طلب الاتساق الذي يمكن القضاة - بالتالي - من التصرف بناءا على مبادئ جديدة و حتى قديمة في حالة وثيقة الحقوق ، فهذه - على الأقل - ستكون أطروحة الفصل القادم .